٣٢/١٧٥ — آثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، و٣٢٠١ (دا—٦) و٣٢٠٢ (دا — ٦) ، المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و٣٢٨١ (د — ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و٣٣٦٢ (دا — ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير ايضا الى قرارها ٣٥١٥ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ لا يغرب عن بالها ان الدول المشتركة في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي اقرت بأن التضخم يخل بسير النظام الاقتصادي والنقدي الدولي ويضر بالتقدم الاقتصادي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء (١٢١) ،

واذ تضع في اعتبارها ان آثار ظاهرة التضخم الحالية اصبحت ظالمة من حيث مفعولها السلبي وان السيطرة على التضخم مسألة تقتضي على سبيل الاولوية اهتمام المجتمع الدولي ككل ،

واذ ترى انه يتبين من الانتشار السريع للتضخم ان التدابير المعزولة التي تتخذها الدول ليست كافية للسيطرة عليه بنجاح ،

واذ لا يغرب عن بالها ان التدابير التي في متناول ايدي البلدان النامية لا تستطيع في حد ذاتها السيطرة على التضخم الذي يستشري على نطاق دولي ،

واذ تأخذ في اعتبارها التقرير المقدم الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من قبل فريق الخبراء المعني بالعمليات التضخمية في الاقتصاد الدولي واثرها على البلدان النامية (١٢٢) ،

١ — ترجو من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن ينشئ فريق خبراء حكوميين على مستوى عال وعلى اساس التمثيل الجغرافي العادل ، يتولى :

(أ) اعداد دراسة عامة وشاملة لظاهرة التضخم الحالية ، التي مازالت آثارها تترك تأثيرا سلبيا على اقتصادات جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ؛

---

(١٢١) أنظر : A/31/478/Add.1 و Add.1/Corr.1 ، الصفحة ١١٩ .

(١٢٢) الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الخامسة عشرة (الجزء الاول) ، المرفقات ، البند ٤ من جدول الاعمال ، الوثيقة TD/B/579 .

(ب) وضع توصيات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لمكافحة العطية التضخمية الدولية وللتمكين من وضع سياسة ترمي الى تخفيض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ؛

٢ - ترجو كذلك من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية أن يحيل الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدراسة التي يعدها فريق الخبراء الحكوميين الذي يتم انشاؤه عملا بالفقرة ١ أعلاه ، مشفوعة بتعليقات مجلس التجارة والتنمية ، كما تقرر الجمعية العامة ما ينبغي اتخاذه من تدابير ، بما في ذلك امكانية عقد مؤتمر عالمي معني بالتضخم ؛

٣ - توصي ، في الوقت نفسه ، بأن يكرس المجتمع الدولي اهتماما خاصا لمشكلة التضخم العالمي ، في المفاوضات المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفي اعداد استراتيجية انمائية دولية جديدة .

الجلسة العامة ١٠٧
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧

٣٢/١٧٦ - المساعدة الانمائية المتعددة الاطراف لاستكشاف الموارد الطبيعية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى احكام قرارها ٣٢٠١ (دا - ٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، المتعلقة بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ،

واذ تؤكد من جديد ان تتقيد البلدان النامية عن مواردها الطبيعية واستكشافها وتنميتها وصيانتها ، على نحو فعال ، أمر لا غنى عنه لتعبئة مواردها لاجل التنمية ،

واذ لا يغرب عن بالها ، بصفة خاصة ، اثر الموارد الطبيعية الشامل على تنمية البلدان النامية ، وما لذلك من صلة بتدفق رأس المال ونقل التكنولوجيا ،

واذ تشدد على الصلة بين تحسين هيكل اسواق المواد الخام ، مع اخذ مصلحة البلدان النامية في الحسبان ، وبين التدفق الكافي للاستثمارات في قطاع المواد الخام ،

واذ تلاحظ ان عدة بلدان نامية راغبة في اجراء مسح منهجي لمواردها الطبيعية ما زالت غير قادرة على القيام بذلك ،

واذ تأخذ في الحسبان اعمال لجنة الموارد الطبيعية (١٢٣) ،

---

(١٢٣) للاطلاع على اعمال اللجنة في دورتها الاستثنائية الثانية ودورتها الخامسة ، أنظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والستون ، الملحق رقم ٢ (E/5907) والملحق رقم ٢ ألف (E/6004) و E/6004/Add.1 .